القمـــة العالميـــة
لمجتمـــع المعلومـــات
جنيف 2003 – تونس 2005

نص منقح
19 فبراير 2003

المعلومات والاتصالات للجميع

ورقة مقدمة من رئيس اللجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

مذكرة توضيحية

الغرض من هذه المذكرة هو تقديم توضيح موجز إلى المشاركين في الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية عن نشأة الوثيقة المرفقة المعنونة "المعلومات والاتصالات للجميع" وعن الغرض منها.

لقد قام رئيس اللجنة التحضيرية بدعم وإرشاد من مكتب القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبمساعدة قديرة من الأمانة السويسرية والأمانة التنفيذية، بعقد اجتماع لفريق خبراء في شهر ديسمبر، وقام هذا الفريق بمساعدة الرئيس في صياغة وثيقة غير رسمية لمساعدة اللجنة التحضيرية في اجتماعها الثاني على إجراء مناقشاتها الأولية لمشروع الإعلان وخطة العمل.

وكان أعضاء هذا الفريق من اختيار رئيس اللجنة التحضيرية الذي دعاهم إلى ذلك الاجتماع. وكان اختيارهم على أساس معرفتهم الفنية بمجال مجتمع المعلومات مع مراعاة التوازن الجغرافي. وحضر الأعضاء الاجتماع بصفتهم الشخصية لا كممثلين لبلدانهم أو مناطقهم أو جهات عملهم.

وتمثل الوثيقة المرفقة ثمرة اجتماع فريق الخبراء. وتم إعداد هذه الوثيقة بموجب سلطة الرئيس وبإرشاد منه على أساس نتائج الاجتماع غير الرسمي الذي عقدته اللجنة الفرعية الثانية في سبتمبر وعلى أساس المساهمات التي أرسلت إلى الأمانة التنفيذية. وهي "ورقة عن الأعمال الجارية" وتم زيادة محتواها قبل الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية بفضل نتائج جميع المؤتمرات الإقليمية للقمة. وهي مقدمة إلى الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية كورقة غير رسمية وبدون أي وضع رسمي لتسهيل مناقشات الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية في صدد مشروع الإعلان وخطة العمل.

أداما ساماسيكو
رئيس اللجنة التحضيرية
للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

اقتراح وثيقة توجيهية للاجتماع الثاني للجنة التحضيرية

(ورقة غير رسمية لتسهيل أعمال اللجنة التحضيرية ومساعدتها في اجتماعها الثاني
في مناقشاتها الأولية لمشروع الإعلان وخطة العمل
مقدمة من رئيس اللجنة التحضيرية)

المعلومات والاتصالات للجميع

مجتمع المعلومات العالمي الذي يشمل الجميع هو مجتمع يمكّن جميع الأشخاص بدون تمييز وبدون عوائق من إنشاء وتلقي وتقاسم واستخدام المعلومات والمعارف لتحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

والقمة العالمية لمجتمع المعلومات تتيح فرصة تاريخية لتحقيق هذه الرؤية.

وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الحياة يمكّننا الآن من الحصول على استجابات جديدة أفضل لقضايا حيوية قائمة منذ أمد طويل مثل تخفيض الفقر وتكوين الثروات وكذلك مسائل الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

وقد كانت المعرفة دائماً محور التقدم الإنساني والجهود الإنسانية. وقد أصبحت المعرفة والمعلومات تشكلان أكثر من أي وقت مضى المنابع الأساسية للرفاه والتقدم. وأصبحت قدرتنا أفراداً وجماعات على إنشاء وتقاسم المعارف هي القوة الدافعة في تشكيل مستقبلنا.

واليوم أصبحت الزيادة الهائلة في حجم وسرعة تدفق المعلومات في كل مكان أمراً ممكناً بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة التي قادت فعلاً إلى تغييرات عميقة فيما تواجهه الحكومات وشركات الأعمال والمجتمع المدني والأفراد من طلبات وتوقعات.

وفي الوقت نفسه لا تزال ثورة المعلومات والاتصالات في أول مراحلها. ويمثل عدم استغلال إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين الإنتاج ونوعية الحياة قضية خطيرة لكثير من البلدان النامية التي تواجه خطر التخلف عن ركب التقدم.

وفي مواجهة التحديات المعقدة والمتغيرة باستمرار يتعين على جميع أصحاب المصلحة اتخاذ اختيارات حاسمة. ويتطلب الأمر أشكالاً جديدة من التضامن والتعاون وأساليب جديدة من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي وطرق جديدة من التفكير.

ولترجمة هذه العبارات الرنانة عن ثورة المعلومات والاتصالات إلى نمو منصف وتنمية مستدامة على الصعيد العالمي ولتفعيل الإمكانات التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح تمكين الأفراد، يتعين أن يقبل جميع أصحاب المصلحة قبولاً كاملاً القيام بأدوار جديدة والاضطلاع بمسؤوليات جديدة.

وينبغي النظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة وليست هدفاً بحد ذاتها.

وقد شهدت جميع أجزاء العالم نجاحاً بارزاً في استعمال المعلومات والمعارف لأغراض التنمية الفردية والجماعية. وتتيح القمة محفلاً يسمح بنشر وتكرار هذه الأمثلة من قصص النجاح وأفضل الممارسات. وبذلك ستسهم القمة في تخفيض الفوارق بما في ذلك "الفجوة الرقمية".

وللاستفادة من المكاسب المؤكدة التي يمكن أن تتولد عن مجتمع المعلومات يتعين اتخاذ إجراءات ملموسة والدخول في التزامات عالمية.

المبادئ الرئيسية

.1

يمكن الحصول على فوائد ضخمة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للتنمية. وسيتطلب ذلك إدراج الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجموعة واسعة من الأهداف المجتمعية مع التركيز على سياسة التنمية وكذلك السياسات القطاعية وعبر القطاعية. وتتيح أهداف التنمية في الألفية الجديدة التي وافقت عليها دورة الألفية للجمعية العامة للأمم المتحدة إطاراً منهجياً وسياسياً لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق ذلك.

وينبغي أن تعزز القمة اعتماد المبادئ التالية في جميع المستويات (العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية/الفردية) وتعبئة الدعم من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة للوصول إلى توافق الآراء والتضامن في مجتمع معلومات عالمي مفتوح يشمل الجميع.

1. يندرج النفاذ إلى المعلومات وحرية تدفق المعلومات في حقوق الإنسان الأساسية.

2. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الأساس لإنشاء مجتمع المعلومات العالمي وهي تؤدي دوراً هاماً في مكافحة الفقر وعدم المساواة على الصعيد العالمي؛ ولسد الفجوة الرقمية بطريقة فعالة يجب تعيين الإمكانات ومتابعتها لإتاحة الفرص الرقمية للجميع وتعزيز النفاذ الشامل بتكلفة معقولة.

3. للحصول على الفوائد الكاملة لمجتمع المعلومات يتعين وجود بيئة تمكينية وشفافة بما في ذلك الأطر السياسية والقانونية والتنظيمية، التي تشجع الاستثمار والمنافسة المنصفة بين أمور أخرى.

4. في بيئة التغير السريع التي يتسم بها مجتمع المعلومات تظل تنمية الموارد البشرية مطلباً دائماً ورئيسياً؛ ويجدر توجيه الدعم الكافي إلى التدريب والتعليم وتشجيع العلم والتكنولوجيا والابتكار.

5. من العلامات البارزة في مجتمع معلومات ناجح وجود التنوع الثقافي واللغوي؛ ومن أفضل الطرق لحفز ودعم الإبداع في إنشاء وتجهيز ونشر المحتوى المحلي والحفاظ عليه وجود توازن كاف بين حقوق الملكية الفكرية واحتياجات مستعملي المعلومات. وسوف تسهم صياغة المحتويات المحلية وانتشار استعمالها على نطاق واسع في تحسين تدفق المعلومات بين البلدان والمناطق.

6. يؤدي المجتمع المدني والمشاريع والشركات أدواراً رئيسية في تطبيق طاقة المعلومات والمعرفة لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستدامة. وتؤدي الحكومات دوراً حاسماً في قيادة هذه العملية من خلال خلق البيئة الملائمة وتحسين توصيل الخدمات العامة وتشجيع الشراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين.

7. ينبغي أن يسهم مجتمع المعلومات في تحسين حياة جميع المواطنين. ومن طرق القيام بذلك استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الديمقراطية والشفافية والمساءلة والحكم السليم.

8. تمثل مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في الشراكات الوطنية والإقليمية والعالمية عنصراً رئيسياً لتحقيق أهداف مجتمع المعلومات.

9. تمكين وإشراك الجميع هما من السمات والأهداف الأساسية لمجتمع المعلومات. وينبغي على الأخص الاعتراف بدور الشباب والمرأة وتمكينهما كقوة فاعلة في بناء هذا المجتمع. وينبغي أيضاً تركيز اهتمام خاص على الفئات المحرومة

والمهمشة أو المجموعات الضعيفة بشكل آخر. والتوصيل عامل تمكيني حاسم في بناء مجتمع معلومات عالمي يمكن لجميع المواطنين المشاركة فيه على قدم المساواة.

10. الثقة والأمن عنصران جوهريان لتسيير أعمال مجتمع المعلومات تسييراً كاملاً، ويجب توفير الضمانات لمستعملي شبكات الاتصالات والمعلومات والوسائط بما في ذلك حماية الخصوصية والسرية.

11. ينبغي تعزيز الاستراتيجيات لتقييم ومعالجة الأثر البيئي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وينبغي إلى جانب ذلك تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساهمة في حماية البيئة.

12. ينبغي عند تشجيع تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مراعاة السمات الخاصة لكل البلدان والمناطق سواء كانت هذه السمات جغرافية أم ديموغرافية أم ثقافية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية.

خطوط العمل

يمكن ترجمة هذه المبادئ إلى إجراءات ملموسة من خلال تشجيع استعمال المنتجات والشبكات والخدمات والتطبيقات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوليد أثر يمكن قياسه على التنمية المجتمعية وخاصة لإحراز أهداف التنمية في الألفية الجديدة. ويتطلب ذلك تشكيل بيئة تمكينية تسمح بمشاركة جميع أصحاب المصلحة للحفز على الابتكار وجذب الاستثمار في جميع مستويات مجتمع المعلومات.

1. إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب التنمية: يمكن إحراز أهداف التنمية في الألفية الجديدة بسرعة أكبر من خلال تسخير الإمكانات الكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشمل مجالات العمل الرئيسية ما يلي:

- التعلم المعزز بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بما في ذلك التعلم الإلكتروني)؛
- الصحة الإلكترونية؛
- الحكومة الإلكترونية؛
- الأعمال التجارية الإلكترونية؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الخروج من الكوارث؛
- تنمية طاقات إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- القطاعات الأخرى (الزراعة والسكان والبيئة الطبيعية والجو، إلخ).

2. تشجيع التنوع الثقافي واللغوي وتنمية المحتوى المحلي والوسائط: التنوع الثقافي شرط أساسي للتنمية المستدامة. والمحتوى المحلي بمختلف اللغات ونشره من خلال الوسائط أمر لا غنى عنه في إحراز التنمية المستدامة.

- تشجيع التنوع الثقافي واللغوي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم.
- تشجيع وتعزيز ومواصلة التنوع الثقافي واللغوي على شبكات الاتصالات وخاصة الإنترنت، ومن خلال تعزيز شبكات النطاق العريض.
- كفالة إنشاء وتوزيع وحفظ المواد الموضوعية بمختلف اللغات المستخدمة في الوقت الحاضر.
- الحفاظ على التراث الثقافي.

- تطوير الطاقات لإنشاء محتوى خلاق بنوعية جيدة.
- كفالة إنشاء محتوى موضوعي في شبكات الاتصالات يناسب الاحتياجات المحلية ومتطلبات المستعملين.
- كفالة حفظ المعارف التقليدية والأصلية واستعمالها.
- تعزيز تبادل المحتوى المحلي لتحقيق فهم أفضل.
- تعزيز تكامل مختلف الوسائط بطرق مبتكرة من أجل توصيل خدمات المعلومات بما في ذلك الأسلوب التفاعلي.
- استخدام مختلف الوسائط لنشر استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الشعبي.

3. بناء الطاقات البشرية: من المهم وضع استراتيجيات شاملة ومستقبلية لبناء الطاقات من أجل تمكين الأشخاص من اكتساب المهارات اللازمة للاستفادة من إمكانات مجتمع المعلومات.

- تعزيز الطاقات البشرية والمؤسسية والتنظيمية من خلال إدارة وتنمية الموارد البشرية.
- تمكين عدد أكبر من الأشخاص من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التعليم والتدريب وبناء الطاقات المؤسسية.
- تعزيز البرامج الرسمية وغير الرسمية لتطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- بناء طاقات تدريب المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التعليم الأساسي والمتقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء كتلة حرجة من العمالة الماهرة.
- إنشاء مراكز محلية للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة.
- بناء طاقات البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك المنتجات والخدمات.
- إنشاء وتعزيز الشبكات الإلكترونية لتمكين العلماء من تقاسم المعارف على نطاق أوسع.
- إطلاق حملات لتعريف الجمهور على نطاق واسع بفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التنمية المستدامة.
- تنظيم برامج توعية للقيادات.

4. تعزيز الفرص الرقمية بتوسيع إمكانيات النفاذ والتوصيل وتطوير البنية التحتية: يتيح تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفرص لتسخير الآثار المضاعفة الناجمة عن تعزيز النفاذ والمشاركة أمام جميع المجتمعات المحلية والمجموعات الاجتماعية من أجل تحسين نوعية حياتها.

- خدمة جميع المجتمعات المحلية والمجموعات الاجتماعية.
- برنامج عالمي يهدف إلى تزويد كل قرية ومجتمع محلي بتوصيل مستدام وتوسيع النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز خاصة على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة.
- إنشاء مراكز مجتمعية للمعلومات والاتصالات وخاصة في المناطق الريفية والنائية والمعزولة.
- المساواة بين الجميع في النفاذ إلى خدمات المعلومات والاتصالات وخاصة المرأة والشباب.
- التصدي للاحتياجات الخاصة للمعاقين وكبار السن والشعوب الأصلية والمهاجرين من خلال تشجيع تطوير تكنولوجيات وتطبيقات ومحتويات ملائمة لاحتياجاتهم.
- يمثل تيسير حصول المستعملين النهائيين على المعدات الطرفية بأسعار معقولة خطوة جوهرية في بناء مجتمع المعلومات.

- تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأنشطة التجارية المحلية من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- إتاحة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمام الجميع (الخدمة الشاملة/النفاذ الشامل).
- تعزيز توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على تحمل تكلفتها وسهولة النفاذ إليها خاصة في المجتمعات الفقيرة في الخدمات.
- تخفيض متوسط تكاليف النفاذ إلى خدمات المعلومات والاتصالات–خاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة التحول والبلدان النامية الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نمواً–لكي يسهل تحمل تكلفة هذه الخدمات.
- تطوير الجيل التالي من شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- وضع برامج لوصف الفجوة الرقمية وتحديد نطاقها كمياً ومواصلة تقييمها بانتظام، بما في ذلك مؤشرات توصيل المجتمعات المحلية.
- إجراء الأبحاث اللازمة لأغراض "تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم" ونشر التقرير.
- إدارة الطيف الراديوي الكهربائي بما يحقق المصلحة العمومية والعامة ووفقاً للقوانين واللوائح الوطنية والاتفاقات الدولية التي تحكم إدارة الترددات.

5. **البيئة التمكينية**: تقوم الحاجة إلى إنشاء بيئة شفافة وتنافسية وجديرة بالثقة لتعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة لتوسيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الوطني والدولي.
- اعتماد سياسات واستراتيجيات لجذب الاستثمارات في البيئة التحتية وتوسيع الخدمات لتصل إلى الجميع بتكلفة معقولة وخاصة في المناطق الفقيرة في الخدمات.
- اعتماد سياسات واستراتيجيات لتعزيز المنافسة المنصفة والفعالة في تقديم منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعزيز المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية في المحافل الدولية لاتخاذ القرارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق الفرص لتبادل الخبرات.
- توسيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة في إدارة مجتمع المعلومات، بما في ذلك الإنترنت.
- القيام على الصعيدين الوطني والإقليمي بوضع إطار قانوني وتنظيمي ثابت وشفاف ومعروف سلفاً لتطوير مجتمع المعلومات.
- وضع سياسات واستراتيجيات تشجع وتسهل قيام أسواق مفتوحة وتنافسية للتجارة الإلكترونية.
- تعزيز قدرات وطاقات الوكالات التنظيمية من الموارد البشرية وخاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في صدد التنظيم المحلي والالتزامات الدولية بشأن النفاذ إلى الأسواق.
- تعزيز مبادرات موجهة إلى كفالة التوازن بين حقوق الملكية الفكرية واحتياجات مستعملي المعلومات.
- يمثل التحرك صوب وضع معايير دولية مفتوحة ومرنة وقابلة للتشغيل البيني قضية هامة لجميع البلدان من أجل كفالة تمكّن الجميع من الاستفادة من الإمكانات القصوى للتكنولوجيا وما يرتبط بها من محتوى وخدمات.
- ينبغي تشجيع إنشاء ونشر برمجيات المصدر المفتوح، حسب الاقتضاء، وكذلك المعايير المفتوحة لربط شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- القيام باستعراض التشريعات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، بهدف تعيين وإزالة العوامل التي تمنع المؤسسات من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة في الأعمال التجارية الإلكترونية، وفي مجال مثل التصديق (حماية البيانات والضرائب

والرسوم الجمركية والأمن وحقوق الملكية الفكرية والخصوصية ومسؤولية مقدمي خدمة الإنترنت والمحتوى غير المشروع والمحتوى الضار وأنظمة الدفع الإلكتروني وحماية المستهلك والولاية القضائية والقانون المنطبق وآلية حل المنازعات).

6. بناء الشراكات وتعبئة الموارد لأغراض مجتمع المعلومات: إنشاء شراكات جديدة ومبتكرة بين القطاعين العام والخاص تضم العديد من أصحاب المصلحة وإعطاء الأولوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإشاعتها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية وخطط استراتيجيات تخفيض الفقر على الصعيدين الوطني والإقليمي وتعزيز التنسيق بين المبادرات المتعددة الأطراف والمبادرات الثنائية.

- الجمع بين مختلف الأطراف المهتمة من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لبناء شراكات في تخطيط وتنفيذ المشاريع والأنشطة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تشجيع ودعم مجتمعات البحث والأوساط الأكاديمية لاستحداث أدوات وأساليب مبتكرة لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية.
- يسمح إنشاء أشكال جديدة من الشراكات لجميع أصحاب المصلحة بالمساهمة بنشاط ومسؤولية في إطار عمليات اتخاذ القرارات في تخطيط وتنفيذ الأنشطة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس الاضطلاع بمسؤوليات محددة تتصل بنشر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تحويل الصعاب الاقتصادية الحالية التي تواجه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى فرص من خلال وضع مبادرات تعاونية مستقبلية في مجال الاستخدامات الاجتماعية.
- إنشاء إطار لتحديد مؤشرات خاصة بمبادرات مجتمع المعلومات والتقدم المحرز في هذا الصدد.
- القيام بدور رائد في مجالات مختارة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

7. بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تقوم الحاجة إلى بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة اتساع استعمالها وزيادة إمكانية الاعتماد عليها.

- حماية خصوصية البيانات ومصالح المستهلكين.
- خلق الاطمئنان إلى الصفقات الإلكترونية وبناء الثقة في التجارة الإلكترونية.
- وضع معايير تقنية ملائمة على الصعيدين العالمي والإقليمي لتشجيع نشر واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تحسين نوعية الشبكات العالمية والإقليمية واستمرار إمكانيات التوصيل والتشغيل فيما بينها.
- معالجة القضايا الناشئة عن التقارب بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ناحية والإذاعة من ناحية أخرى.
- تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجرائم الإلكترونية.
- إنشاء آليات ملائمة تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية أمن شبكات المعلومات والاتصالات وبالموارد المتاحة للمجتمع الدولي في هذا الموضوع.
- دراسة المخاطر الحالية والمحتملة في مجال أمن شبكات المعلومات والاتصالات بما في ذلك وجود قراصنة الحواسيب وفيروسات الإنترنت وكذلك أساليب وطرق صدها.
- تحسين تبادل المعلومات التقنية والتعاون الدولي في مجال أمن شبكات المعلومات والاتصالات.
- تعزيز الجهود الموجهة إلى ما يلي:

أ) تقييم أمن المعلومات بما في ذلك التداخل الضار في أنظمة الاتصالات والمعلومات ومصادر المعلومات أو إساءة استخدامها؛

ب) وضع أساليب وتنظيمات من أجل الاستجابة الطارئة لحوادث الأمن وتقاسم المعلومات والتكنولوجيات المتصلة بالاستجابة للحوادث؛

ج) النظر في صياغة اتفاقية دولية في الأجل الطويل بشأن أمن شبكات المعلومات والاتصالات.

8. حماية الحريات الأساسية: يتطلب التطور غير المسبوق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مزيداً من الإجراءات لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وخاصة حرية الرأي والتعبير.

- تنفيذ الأحكام القانونية والدفاع عن حق الجمهور في النفاذ إلى المعلومات.
- صياغة إطار قانوني على الصعيد الوطني بشأن حرية التعبير.
- تطبيق حقوق نقل المعلومات في الإنترنت.
- توسيع الإعلانات الدولية المتعلقة بحرية التعبير لتشمل الإنترنت.
- تعزيز الوسائط المستقلة والتعددية.

الملحق

أمثلة لبعض الإجراءات الملموسة والشاملة المحتملة

1. يمكن اعتبار ما يلي **مؤشرات** للإجراءات التي يتعين اتخاذها:

- تزويد جميع قرى الأرض بمركز اتصالات بحلول عام 2010؛
- توصيل جميع القرى بحلول 2010 مع إقامة نقاط نفاذ مجتمعية بحلول عام 2015؛
- توصيل جميع الجامعات بحلول 2005 وجميع المدارس الثانوية بحلول 2010 وجميع المدارس الابتدائية بحلول عام 2015؛
- توصيل جميع المستشفيات بحلول 2005 والمراكز الصحية بحلول 2010؛
- دخول 90 في المائة من سكان العالم في إطار التغطية اللاسلكية بحلول 2010 ودخول 100 في المائة من السكان في هذه التغطية بحلول 2015؛
- وجود موقع في شبكة الويب وعنوان بريد إلكتروني لكل دوائر الحكومة المركزية بحلول 2005 ولكل دوائر الحكومة المحلية بحلول 2010.

2. وضع **استراتيجيات إلكترونية** وطنية لكل البلدان في غضون ثلاث سنوات بما في ذلك بناء الطاقات البشرية اللازمة.

3. إعلان **"ميثاق رقمي عالمي"** ليكون بمثابة نموذج جديد للشراكة والتفاعل بين الحكومات والأطراف غير الحكومية على أساس تقسيم العمل والمسؤوليات المتخصصة وكذلك بشأن المصالح الخاصة والمشتركة التي يتم تشخيصها للعمل معاً لتحقيق أهداف تنمية تكنولوجيا المعلومات (مثل قيام الحكومات بإنشاء بيئة تنظيمية حافزة وتقديم حوافز ضريبية وقيام الشركات التجارية بجلب التكنولوجيا وعرض تطبيقات بسيطة وقيام المنظمات غير الحكومية بحملات توعية والعمل على الصعيد المجتمعي، إلخ) *(نموذج يستند إلى العلاقات المؤسسية القائمة فعلاً في الاتحاد الدولي للاتصالات، مع قيام الاتحاد بدور المنسق)*.

4. وضع **"مؤشر تجميعي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية)"** وتطويره تدريجياً ونشره سنوياً أو كل سنتين في **تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** حيث يقترن ترتيب البلدان بمعلومات تحليلية عن السياسات وتنفيذها. *(ويقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بدور العامل المساعد في الخبرات الموجودة في مختلف المنظمات والجامعات والمجموعات الفكرية، إلخ، وجمعها في هيكل متماسك)*.

5. صياغة ونشر **"دليل الممارسات الجيدة وقصص النجاح"** أثناء مرحلة القمة في جنيف لتجميع مساهمات من جميع أصحاب المصلحة في شكل موجز ومقنع ثم يعاد إصداره دورياً ويتحول إلى نشاط دائم لتقاسم الخبرات.

6. **تجهيز وتدريب العاملين في مجال المحتوى في أقل البلدان نمواً** مثل خبراء الأرشيف والمكتبات العامة والعلماء والمدرسين والصحافيين على الاستفادة من الخبرة والطاقة التشغيلية لدى المنظمات المتخصصة الدولية ذات الصلة.

7. تنقيح **المناهج الدراسية** للمدارس الابتدائية والثانوية في جميع البلدان في غضون ثلاث سنوات لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات.

8. إتاحة الظروف التقنية اللازمة (البرمجيات والأجهزة) التي تسمح بوجود جميع **لغات** العالم واستخدامها في الإنترنت.

_____